

**محضر اجتماع المجلس الجماعي
لمدينة الحاجب
في إطار دورة فبرابر العادية
المنعقدة يوم الثلاثاء 02 فبرابر 2023
على الساعة التاسعة والنصف صباحا
بمقر جماعة الحاجب**

محضر اجتماع المجلس الجماعي
لمدينة الحاجب
في إطار دورة فبرابر العادية
المنعقدة بمقر الجماعة يوم الثلاثاء
02 فبرابر 2023
على الساعة التاسعة والنصف صباحا

* الورقة الحافظة *

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، عقد المجلس الجماعي لمدينة الحاجب جلسته الأولى لدورة فبرابر العادية برسم سنة 2023، برئاسة السيد عبد السلام بعيو النائب الرابع لرئيس المجلس الجماعي الحاجب، يوم الثلاثاء 02 فبرابر 2023 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

بحضور السلطة المحلية ممثلة في السيد:

◀ سعد الدين عرفاوي: القائد رئيس الملحقة الإدارية عين خادم اقشميز.

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 30 عضوا .

◀ عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 30 عضوا .

◀ عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم : لا أحد .

◀ عدد الأعضاء الحاضرين في هذه الجلسة : 07 عضوا .

وهم السادة :

● عبد السلام بعيو : النائب الرابع لرئيس المجلس .

● نور الدين العادلي : مستشار جماعي .

● شوكري بوبو : مستشار جماعي .

● عزيز غرباوي : مستشار جماعي .

● محسن مذكور : مستشار جماعي .

● سعيد الزباني : مستشار جماعي .

● وفاء الزهري : مستشارة جماعية .

*** عدد الأعضاء الغائبين بعذر مقبول : 23 وهم السادة :**

- وحيد حكيم : رئيس المجلس الجماعي الحاجب.
- المصطفى حكيم : النائب الأول لرئيس المجلس .
- توفيق حكيم : النائب الثاني للرئيس.
- زكرياء بوكطبية : النائب الثالث لرئيس المجلس .
- كريمة اشهبون : النائبة الخامسة لرئيس المجلس.
- ادريسية خروبي : النائبة السادسة لرئيس المجلس .
- المصطفى منتل : كاتب المجلس .
- حفيظة الغزواني : نائبة كاتب المجلس .
- منير قشيقش : مستشار جماعي .
- سمير الحميدي : مستشار جماعي.
- محمد بندادي : مستشار جماعي.
- سفيان عبدون : مستشار جماعي .
- رشيد ازوكاغ : مستشار جماعي .
- سعيد الزوهري : مستشار جماعي .
- بناصر ولحرير : مستشار جماعي.
- عبد العالي مودن : مستشار جماعي.
- الهام معمري : مستشارة جماعية.
- محمد اكزيو : مستشار جماعي.
- علي العمري : مستشار جماعي.
- ادريس الزويت : مستشار جماعي.
- بدر اكزيو : مستشار جماعي.
- رشيد لمسيح : مستشار جماعي
- نابيل روسطي : مستشار جماعي.

*** عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : لا احد .**

*** حضر الاجتماع أيضا السيدة:**

- مريم الخياري : القيمة على فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير بالحاجب.

*و حضر الاجتماع السادة الموظفون الآتية أسماؤهم:

- المصطفى الخمداني : مدير المصالح الجماعية .
- محمد بلحوس : رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والإدارية والقانونية.
- عبد الرحيم خروبي : رئيس قسم التعمير والبيئة والأشغال والممتلكات
- خديجة بلماضي : عن مديرية المصالح الجماعية.
- عبد السلام نادي : عن الكتابة الخاصة لرئيس المجلس.
- محمد ايت حسوني : عن مديرية المصالح الجماعية .
- بينما تغيب عن حضور أشغال الدورة عن المصالح الخارجية:
- المدير الإقليمي لأملاك الدولة بمكناس (رغم توجيه الدعوة لحضور أشغال الدورة).
- ممثل قسم التعمير بعمالة اقليم الحاجب.
- الحسين المسحت : رئيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

وبعد التأكد من عدم اكتمال النصاب القانوني، نظرا لوفاة والد السيد رئيس المجلس الجماعي الحاجب ، تقرر تأجيل تاريخ انعقاد الدورة إلى جلسة يوم الثلاثاء 07 فبراير 2023.

محضر اجتماع المجلس الجماعي
لمدينة الحاجب
في إطار دورة فبرابر العادية
المنعقدة بمقر الجماعة يوم الثلاثاء
02 فبرابر 2023
على الساعة التاسعة والنصف صباحا

* الورقة الحافظة *

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، عقد المجلس الجماعي لمدينة الحاجب جلسته الثانية لدورة فبرابر العادية برسم سنة 2023، برئاسة السيد وحيد حكيم رئيس المجلس الجماعي الحاجب، بقاعة الاجتماعات التابعة للجماعة يوم الثلاثاء 07 فبرابر 2023 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، بحضور السلطة المحلية ممثلة في السيد:

◀ سعد الدين عرفاوي: القائد رئيس الملحقة الإدارية عين خادم اقشمير.

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 30 عضوا .

◀ عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 30 عضوا .

◀ عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم : لا أحد .

◀ عدد الأعضاء الحاضرين في هذه الجلسة : 24 عضوا .

وهم السادة :

- وحيد حكيم : رئيس المجلس الجماعي الحاجب.
- المصطفى حكيم : النائب الأول لرئيس المجلس .
- توفيق حكيم : النائب الثاني لرئيس المجلس.
- زكرياء بوكطيبة : النائب الثالث لرئيس المجلس .
- عبد السلام بعيو : النائب الرابع لرئيس المجلس .
- كريمة اشهبون : النائبة الخامسة لرئيس المجلس.
- ادريسية خروبي : النائبة السادسة لرئيس المجلس .

- المصطفى منتل : كاتب المجلس .
 - منير قشيقش : مستشار جماعي .
 - نور الدين العادلي : مستشار جماعي .
 - شوكري بوبو : مستشار جماعي .
 - عزيز غرباوي : مستشار جماعي .
 - محسن مذكور : مستشار جماعي .
 - سمير الحميدي : مستشار جماعي .
 - سعيد الزباني : مستشار جماعي .
 - سفيان عبدون : مستشار جماعي .
 - رشيد ازوكاغ : مستشار جماعي .
 - سعيد الزوهرى : مستشار جماعي .
 - محمد اكزيو : مستشار جماعي .
 - عبد العالي مودن : مستشار جماعي .
 - ادريس الزويت : مستشار جماعي .
 - بدر اكزيو : مستشار جماعي .
 - رشيد لمسيح : مستشار جماعي .
 - نابيل روسطي : مستشار جماعي .
- * عدد الأعضاء الغائبين بعذر مقبول : 05 وهم السادة :**

- محمد بنـدادي : مستشار جماعي .
- الهام معمري : مستشارة جماعية
- حفيظة الغزواني : نائبة كاتب المجلس .
- وفاء الزهري : مستشارة جماعية.
- علي العمري : مستشار جماعي.

*** عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : 01 وهو السيد :**

- بناصر ولحرير : مستشار جماعي.

*** حضر الاجتماع أيضا كل من السيدة:**

- مريم الخياري : القيمة على فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير بالحاجب.
- والسيد :**

- الحسين المسحت : رئيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

*و حضر الاجتماع السادة الموظفون الآتية أسماؤهم:

- المصطفى الخمدوي : مدير المصالح الجماعية .
- محمد بلحوس : رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والادارية والقانونية.
- عبد الرحيم خروبي : رئيس قسم التعمير والبيئة والأشغال والممتلكات
- خديجة بلماضي : عن مديرية المصالح الجماعية.
- عبد السلام نادي : عن الكتابة الخاصة لرئيس المجلس.
- محمد ايت حسوني : عن مديرية المصالح الجماعية .

● بينما تغيب عن حضور أشغال الدورة عن المصالح الخارجية:

- المدير الإقليمي لأملاك الدولة بمكناس.
- ممثل قسم التعمير بعمالة إقليم الحاجب.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني رحب السيد المصطفى حكيم النائب الأول لرئيس المجلس ، الذي ترأس أشغال هذه الجلسة، بعدما اضطر السيد رئيس المجلس الجماعي الحاجب لمغادرة القاعة بعد استدعائه من طرف السلطات الاقليمية للمشاركة في نشاط وزاري على اثر زيارة وزير التجهيز والماء السيد نزار بركة إلى الإقليم، بالسادة المستشارين وبممثل السلطة المحلية وكذا بالسيدة القيمة على فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير بالحاجب والموظفين وجميع الحضور، ثم بعد ذلك طلب من الحضور تلاوة سورة الفاتحة ترحما على أرواح الموتى الذي وافتهم المنية بالمدينة بين الدورتين ، وعلى أرواح موتى المسلمين كافة وخاصة على روح والد السيد رئيس المجلس الجماعي الذي وافته المنية مؤخرا، كما دعا بالشفاء العاجل لوالد كاتب المجلس الذي يعاني من مرض مزمن، ثم قام كاتب المجلس، نيابة عن السادة أعضاء المجلس بقراءة تعزية تقدموا بها إلى السيد رئيس المجلس الجماعي والسيدتين النائبتين توفيق حكيم و المصطفى حكيم على اثر هذا المصاب الجل وهذا نصها:

تعزية

ببالغ الحزن والأسى تلقينا خبر وفاة والدكم المشمول بعفو الله ورحمته السيد ادريس حكيم، وبهذا المصاب الجلل يتقدم أعضاء المجلس الجماعي الحاجب أصالة عن نفسه، ونيابة عن ساكنة المدينة وكافة الموظفين ، بتقديم اصدق عبارات التعزية والمواساة لسيادتكم وللسيدين توفيق حكيم والمصطفى حكيم ولكافة أفراد الأسرة الكريمة، وبقلوب مؤمنة بقضاء الله، ندعو الله أن يتغمده بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته و أن يرزق ذويه الصبر والسلوان .

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ثم بعد ذلك قام بقراءة ملخص الدورة السابقة على مسامع أعضاء المجلس وهو كالاتي :

ملخص الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 19 يناير 2023

تطبيقا للقانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات ، إليكم ملخص الدورة السابقة التي عقدها المجلس الجماعي الحاجب بتاريخ 19 يناير 2023 ، كما تنص على ذلك المادة 91 من النظام الداخلي للمجلس ، وللإشارة فقد تم التداول خلال هذه الدورة في جلسة فريدة حول النقطة التالية :

نقطة فريدة :

1- المصادقة على برنامج عمل الجماعة 2022 – 2027.

وقد صادق المجلس الجماعي الحاجب على برنامج عمل الجماعة بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم.

وفي إطار تقاسم المعلومة ، أعطى الكلمة للسيد مدير المصالح الجماعية ، لقراءة الإحاطة الإدارية على مسامع السادة المستشارين وهي كالآتي :

الإحاطة الإدارية :

بمناسبة دورة فبراير العادية برسم سنة 2023 للمجلس الجماعي الحاجب المنعقدة يوم الخميس 2 فبراير 2023 على الساعة التاسعة والنصف (9:30) صباحا بقاعة الاجتماعات التابعة للجماعة ، وطبقا للمادة 106 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات ، نحيط علما السادة أعضاء المجلس الجماعي الموقر بالأعمال التي قام بها المجلس في إطار الصلاحيات المخولة له، ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية :

اسم المشروع	الملاحظة
1/ المركز الطرقي الحاجب طريق ازرو.	• تم إعلان طلب العروض يوم الجمعة 16 شتنبر 2022. • تم تكليف الموثقة سناء أوكنى بانجاز العقد بين الجماعة و المديرية الجهوية لأملاك الدولة . • تم تكليف مهندس طوبوغرافي لانجاز الدراسات التقنية اللازمة «morcellement de la parcelle »
2/ حماية مدينة الحاجب من فيضانات واد بوبودة	• نسبة تقدم الأشغال : 60% . • مسطرة نزع الملكية جارية ، تم نشر إعلان المنفعة العامة بالجريدة الرسمية والمساطر جارية طبقا للقوانين الجاري بها العمل .
3/ فندق بلاتان	• تم تكليف وكيل الجماعة من أجل مقاضاة صاحب المشروع بعد أن تعذر الاتصال به.
4/ إحداث نفق تحت أرضي على مستوى شارع محمد الخامس قرب عين الخادم.	• طلب عروض غير مجدي لمرتين لكون الأثمنة الحالية غير ملائمة مع الخدمات المطلوبة (570 مليون سنتيم غير كافية) .

• نسبة الانجاز: 100 % المشروع مندرج في إطار برنامج تحسين أداء الجماعات Performance des communes	5/ إحداث ملعب القرب بحي أحمري الحاجب الأسفل.
• نسبة الانجاز: 95% ، بقي الربط بالكهرباء Convention (C.T El Hajeb + ONEP + Amicales)	6/ محطة ضخ المياه العادمة بالوداديات السكنية.
• تم إعطاء أمر الخدمة من طرف الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.	7/ تأهيل عين ذهبية الشرط الثاني Balcons
• تم رصد مبلغ 277 مليون سنتيم لفائدة شركة العمران في انتظار رصد الإعتمادات من طرف وزارة الإسكان موضوع اتفاقية الشراكة	8/ تكسية الأحياء ناقصة التجهيز
• تم انجاز الدراسات التقنية في انتظار دعم الشركاء التجهيز + الجهة + NARSA	9/ المحطة الطرقية بحي الياقوت
• تم اختيار موقع المشروع في انتظار تدخل الشركاء	10/ إحداث المعهد الموسيقي و المكتبة الوسائطية
• انطلاق الأشغال لإتمام المشروع.	11/ بناء المحكمة الابتدائية
• ENCG تمت مراسلة الوزارة الوصية لتفعيل المشروع، كما تمت مراسلة الأمانة العامة للحكومة في شخص السيد رئيس الحكومة.	12/ إحداث المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير
• بشراكة مع الجامعة الوطنية لكرة القدم.	13/ إحداث ملعب الكرة الشاطئية
• بشراكة مع الجامعة الوطنية لكرة القدم تم إدراج هذين المشروعين في دورة أكتوبر العادية (2022-10-05)	14/ إحداث مركز التكوين في كرة القدم
• المشروع في طور الانجاز حيث تم إتمام الاتفاقية الأولى، واللجوء إلى تفعيل الاتفاقية الثانية.	15/ معالجة الدور الآيلة للسقوط

وبه وجبت الإحاطة

والسلام

ثم بعد ذلك مباشرة تقدم السيد المصطفى حكيم بمداخلة كتابية ندد فيها بموقف البرلمان الأوروبي من سيادة المملكة المغربية واستقلالية القضاء بسبب ملف حقوق الإنسان، هذا نصها:

قبل الشروع في مناقشة جدول أعمال دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، لابد لنا كمؤسسة منتخبة تمثل الساكنة، أن نسجل ونعبر عن امتعاضنا واستيائنا من موقف البرلمان الأوروبي خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 19 يناير 2023، بشأن ملف حقوق الإنسان بالمغرب، والذي نعتبره، كمجلس جماعي، خرقا سافرا وتجاوزا مرفوضا وتدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية للمملكة التي تتمتع بالاستقلال والحرية والسيادة الكاملة، هذا الموقف المشين كان بإيعاز وامتلاءات من فرنسا والتي تلعب على الحبلين ووجهين لعملة واحدة من أجل بلوغ أطماع اقتصادية. فتواطؤ فرنسا مع الجزائر بسبب تقارب البلدين السياسي والاقتصادي لاستهداف المغرب بشكل مفاجئ وغريب، متجاهلة العمق التاريخي للعلاقات المغربية الفرنسية، ويتضح ذلك جليا من خلال الزيارات الأخيرة بين البلدين، حيث تحول بلد الحرية والأنوار وحقوق الإنسان إلى بلد لا شيء يميزه عن الجارة الشرقية، إذ رضعت حليب كره المغرب من أجل عيون الغاز الجزائري نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا، ولإنعاش ذاكرة الفرنسيين، لابد أن نستحضر بسالة وشجاعة الجيوش المغربية بالأراضي الأوروبية، وكبرياء وشهامة السلاطين العلويين بدءا بالسلطان مولاي إسماعيل إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، باني المغرب الحديث ومؤسس دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات ومغرب النماء والديمقراطية، ومغرب التحدي(...) إذ كان حريا بالبرلمان الأوروبي أن يناقش حقوق الإنسان بمخيمات "تيندوف" وأوروبا ومختلف بقاع العالم، بل إن سجل الجزائر حافل بشتى الخروقات المتعددة في هذا المجال. كما نرى بأنه لابد من التنويه بموقف البرلمانين الاشتراكيين الأسبانيين الرافض للتدخل في شؤون المغرب، والتأييد المطلق لمغربية الصحراء وللحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية، وقد توج هذا الموقف بزيارة السيد رئيس الحكومة الأسبانية للمغرب، والتي كانت بداية عهد جديد للعلاقات الإستراتيجية بين البلدين، فضلا عن العلاقات المتينة التي تربط المرغب بالصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ودول

الخليج وباقي دول العالم، إلى جانب الاستثمارات المغربية بإفريقيا إذ أصبح المغرب حاليا قوة اقتصادية كبيرة إقليميا ودوليا، وقد حان الوقت لتتحرر القارة الإفريقية فكريا وثقافيا ولغويا واقتصاديا من التبعية ومخلفات الاستعمار.

ثم ذكر السيد رئيس الجلسة الحضور بجدول أعمال الدورة الحالية وهو كالتالي:

جدول الأعمال

- 1/ الموافقة على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق المسبح الجماعي.
 - 2/ الموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء الخاصة بمرفق السوق الأسبوعي بالحاجب.
 - 3/ الموافقة على طلب تخفيض السومة الكرائية لمقهى الاستراحة الكائن بشارع محمد الخامس الحاجب.
 - 4/ إطلاق أسماء صفوة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على بعض الشوارع والأزقة والساحات العمومية بمدينة الحاجب.
 - 5/ المصادقة على اقتناء العقار الخاص بسوق القرب التضامني المزمع انجازه بتجزئة الياقوت.
 - 6/ المصادقة على انخراط الجماعة في برنامج " ميزة الجماعة المواطنة".
- وبعدما وافق السادة الأعضاء على مقترح السيد المصطفى حكيم، الذي ترأس أشغال هذه الجلسة، حول تقديم مناقشة النقطة الرابعة من جدول أعمال هذه الدورة والمتعلقة بإطلاق أسماء صفوة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على بعض الشوارع والأزقة والساحات العمومية بمدينة الحاجب، نظرا لحضور القيمة على فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير بالحاجب.

إطلاق أسماء صفوة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
على بعض الشوارع والأزقة والساحات العمومية بمدينة الحاجب.

بناء على ما جاء من توصيات في محضر لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية، والذي اقترح فيه تأجيل مناقشة هذه النقطة إلى حين ملائمة الأسماء المقترحة مع الشوارع والأزقة والساحات العمومية المعنية، وكذا اقتراح كافة السادة أعضاء المجلس الجماعي المحترم لأسماء، سواء على مستوى دوائرهم الانتخابية أو على مستوى المدينة ككل، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في خدمة المدينة وساكنتها في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والسياسية وغيرها وأيضا على مستوى مقاربة النوع، تم تأجيل مناقشة هذه النقطة إلى دورة لاحقة.

النقطة الأولى :

الموافقة على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق
المسبح الجماعي.

العرض:

في عرضه أشار السيد **المصطفى حكيم**، الذي ترأس أشغال هذه الجلسة، إلى أن إدراج هذه النقطة جاء بناء على التوجه السياحي والاستثماري الذي ينهجه المجلس الموقر والذي يقضي بتجاوز التدبير النمطي السائد، سواء لهذا المرفق أو غيره، والذي لا يرقى إلى طموحات الساكنة، مضيفا بان السماح للمستغل بتأهيل هذا المرفق والاستثمار فيه مقابل استغلاله لمدة أطول هو قيمة مضافة للجماعة، نظرا لمحدودية إمكانياتها لانجاز المشروع بشكل ذاتي، كما انه سيساهم في تحسين مستوى مداخلها، ناهيك عن تحسين مستوى الخدمات الترفيهية والسياحية بالمدينة مؤكدا على أن فتح المجال للاستثمار والمستثمرين هو السبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة شاملة ترقى بالجماعة إلى مرتبة أفضل تحقق العيش الكريم للساكنة وترقى إلى مستوى تطلعاتهم، ثم بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد شوكري بوبو رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لقراءة تقرير اللجنة بهذا الخصوص وهو التالي:

تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بناء على مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية رقم (14.113) ومقتضيات القانون الداخلي للمجلس الجماعي بالحاجب، وفي إطار دراسة جدول أعمال دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، عقدت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، اجتماعا بتاريخ 01 فبراير 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمكتب السيد رئيس المجلس، وبحضور كل من السادة :

1. شوكري بوبو : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
2. منير قشيقش: نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
3. نبيل الروسطي: عضو بنفس اللجنة.

4. سعيد الزباني: عضو بنفس اللجنة.

5. عبد العالي المودن: عضو بنفس باللجنة.

6. رشيد أزكاغ: عضو بنفس باللجنة.

7. محمد بلحوس: رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والإدارية والقانونية.
فبخصوص النقطة الأولى من جدول أعمال الدورة والمتعلقة بالموافقة على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق المسبح الجماعي، وبعد الاطلاع على كناش التحملات المنجز من طرف المصالح الجماعية المختصة بعد توصلها بدراسة المشروع من طرف الجهات المعنية، اقترحت اللجنة أن لا تقل السومة الكرائية لهذا المرفق عن ستة (6) مليون درهم وذلك لمدة أربعين (40) سنة، واستفادة الجماعة منه ماديا كما اقترحت اللجنة مبلغ ستين (60) ألف درهم لانطلاق صفقة الكراء.

المناقشات :

السيد المصطفى حكيم: شكر السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة على عرضه القيم ، الذي اعتبره يكرس رغبة المجلس الجماعي بكافة مكوناته في دعم الاستثمار والمستثمرين لتحقيق تنمية شاملة تساهم في تحسين موارد الجماعة وتجويد الخدمات التي تقدمها للسكان، ثم فتح باب النقاش للتداول بشأن هذه النقطة.

السيد ادريس الزويت: أشار في بداية مداخلته الى عدم إشراك لجنة المرافق العمومية والخدمات في اجتماعات اللجان لإبداء رأيها بخصوص هذه النقطة، ثم تساءل عن المشروع هل سيشمل مقر الديمومة للأمن الوطني المتواجد بالمسبح الجماعي.

السيد محسن مذكور: اقترح في مداخلته تأجيل مناقشة هذه النقطة إلى حين اختيار موقع آخر أكثر ملائمة لانجاز هذا المشروع الذي اعتبره استثمارا كبيرا، نظرا لعدة اعتبارات من أبرزها أن محتويات المشروع كثيرة ولا يمكن تنفيذها في مساحة المسبح الحالية، وأيضا بحكم موقعه داخل أحياء سكنية لا تسمح بتوسيع مجاله.

السيد نور الدين العادلي: تحدث عن الإكراهات التي يمكن أن تعترض انجاز المشروع ثم تساءل عن المقتضيات الخاصة بضمان حقوق الجماعة وعدم السقوط في أخطاء الماضي على

اعتبار أن هناك العديد من المشاريع المتوقفة بسبب عدم التزام المستغل أو المستثمر لبنود كنانيش التحملات، وأوصى بضرورة التشديد على إلزام المستغل / المستثمر بالوفاء بالتزاماته. **السيد عبد العالي المودن:** استهل مداخلته بملاحظة بشأن إغفال كنانش التحملات لتحديد الأولويات لانجاز جميع مرافق المشروع معتبرا بان المستغل قد يعتمد إلى انجاز مرافق وتأخير أخرى، حسب أولوياته، ، مع العلم بان مدة الانجاز تقدر ب 18 شهرا زيادة على ستة(6) أشهر إضافية كتمديد، واقترح صياغة فصل يتضمن شرطا او شروطا تحدد الأولويات ومدة انجازها بشكل يسمح لساكنة المدينة خاصة من الشباب والأطفال من الاستفادة من خدمات هذا المرفق الترفيهي خلال موسم الصيف.

السيد توفيق حكيم : شكر كل السادة الأعضاء على مداخلاتهم التي تعبر عن رغبتهم الصادقة في خدمة مصلحة الجماعة وتحقيق تنمية مستدامة شاملة بها لما فيه خير ساكنتها، وأكد على أن التداول والنقاش، مسألة صحية وإيجابية ستفضي، في نهاية المطاف إلى الخروج بكناش تحملات موضوعي يضمن كل حقوق الجماعة و يضمن تجويد الخدمات الترفيهية بالمدينة، وأضاف بان الترفيه يقتضي استقبال جميع الوافدين وتجنب الاكتظاظ لذلك اعتبر بان مساحة المسبح الجماعي (5000 متر) غير كافية لانجاز كل المرافق المشار إليها في المشروع، ثم تساءل عن ضمانات الأداء والزيادات المشار إليها في قانون الالتزامات والعقود خاصة وان مدة الاستغلال المحددة في 40 سنة، مدة طويلة، ثم تساءل أيضا عن الإجراءات القانونية والإدارية لحماية حقوق الجماعة للتعامل مع الورثة في حالة وفاة المستغل حيث أكد على ضرورة التزام صاحب المشروع وورثته بوثيقة رسمية يتعهدون فيها بإتمام المشروع بعد وفاة المستغل داعيا إلى الاستفادة من أخطاء الماضي لتجنب ما حدث لمشروع فندق "بلاطان" والعديد من المشاريع الأخرى التي لم ترى النور بمدينة الحاجب الجميلة، واقترح في ختام مداخلته إجراء بعض التعديلات على فصول كنانش التحملات ، لحماية مصالح الجماعة لتجنب اللجوء إلى المساطر القانونية، وأيضا حماية للمستغل حتى يستطيع إتمام المشروع ويضمن استمراريته والاستفادة من أرباحه.

السيد عبد السلام بعيو: تحدث في مداخلته عن الوضعية المزرية التي يعرفها مرفق المسبح الجماعي وعن المشاكل الكثيرة التي يتخبط فيها وأكد على انه لا يرقى إلى مستوى تطلعات الساكنة، كما وافق الراي القائل بعدم كفاية المسبح الحالي لانجاز كل المرافق المشار إليها في المشروع، واقترح إيجاد صيغة أخرى لانجاز هذا المشروع الكبير في موقع آخر يساير حجمه ومكانته السياحية والترفيهية.

السيد نابيل روسطي: تطرق في مستهل مداخلته إلى ضرورة إيجاد حلول ناجعة لمشكل صبيب المياه التي عرفها المسبح الجماعي، كما اقترح إضافة فصل يتعلق بالحالات الفجائية التي يمكن أن تعترض مسار انجاز المشروع حتى تضمن الجماعة حق استكمال واستمرارية المشروع وفق الشروط المنصوص عليها في كناش التحملات ، وأضاف بان الفصل 21 الذي يتضمن مكونات المشروع، اغفل الإشارة الى موقع محطة وقوف السيارات علما بان شارع المسيرة الذي يتواجد به المسبح الجماعي يعرف اكتظاظا كبيرا جراء توقف السيارات، واقترح إضافة انجاز محطة لوقوف السيارات على أن تكون تحت أرضية لاستغلال المساحات.

السيد المصطفى حكيم : أشار إلى أن جميع المداخلات وجبهة وتصب في مصلحة الجماعة وساكنتها خاصة من فئة الشباب والأطفال ، وفي سياق جوابه عن بعض تساؤلات السادة المستشارين أكد على انه وفي إطار التعاقد هناك إجراءات إدارية وقانونية ملزمة لكل الجماعات الترابية بالمملكة، وأوضح بان المشروع سيقام على مساحة 5000 متر منها 1800 متر ستحتوي على البنايات ، في حين أن 3000 متر ستبقى غير مغطاة و غير مبنية، وأشار أيضا إلى أن مقر مصلحة الديمومة للأمن الوطني الذي يوجد بهذا المرفق سيتم إفراغه وهدمه شأنه في ذلك، شان سائر البنايات الحالية المتواجدة بالمسبح. أما بخصوص التساؤل عن ضمان حقوق الجماعة في حالة وفاة المستغل فقد أكد على أن القانون يكفل حق الورثة في استمرارية استغلال المرفق شريطة الالتزام باستكمال وانجازه وفق كناش التحملات، وأضاف بان اللجوء إلى المساطر القانونية لمعالجة مختلف المشاكل التي يمكن ان يعرفها اي مشروع، أمر مفروغ منه، خاصة في بعض الحالات القاهرة. كما أشار أيضا إلى وضعية شارع المسيرة على مستوى السير والجولان والذي يعرف حركة سير غير عادية علما بأنه يؤدي إلى

مجموعة من المؤسسات التعليمية من ضمنها مؤسسة التكوين المهني وأعطى الكلمة للسيد محمد بلحوس رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية بالجماعة لتقديم توضيحات إضافية بهذا الشأن.

السيد محمد بلحوس: بالنسبة للنقطة المتعلقة بالموافقة على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق المسبح الجماعي، والذي أصبح في وضعية متردية ولا يرقى إلى مستوى جودة خدمات المرفق العام. وبعد انجاز الدراسة للمشروع الاستثماري لتحويل هذا المسبح إلى مركب ترفيهي، تم إعداد كناش التحملات الذي بين أيدي السادة الأعضاء، ويتضمن كالعادة عدة مقتضيات وشروط لحماية حقوق الجماعة وضمان انجاز المشروع في الآجال المحددة بدفتر التحملات. وقبل التطرق للمقتضيات الجديدة والمتعلقة بانجاز الاستثمار، أود الإشارة بداية إلى أن دفتر التحملات يشترط على المكثري فتح أبواب المسبح خلال الفترة الصيفية لموسم 2023، تفاديا لحرمان أبناء المدينة من الاستفادة من خدمات هذا المرفق.

أما بخصوص بعض المقتضيات والشروط المضمنة بدفتر التحملات، فأوجزها في كون المشروع الاستثماري محدد في انجاز عدة مكونات ومرافق بعد الهدم الكلي للمسبح الحالي ومرافقهن بما في ذلك المقر المخصص لمصلحة الديمومة للأمن الوطني. كما يتضمن المشروع أيضا، كما هو مبين بالفصل 20 من كناش التحملات، مسبح للكبار والصغار ومسبح مغطى وقاعة للرياضة ... وحددت الكلفة التقديرية لانجاز الأشغال ب 5.000.000.00 درهم، في مدة أقصاها 18 شهرا يمكن أن تمتد لستة أشهر إضافية. ونظرا لأهمية هذا الاستثمار، فقد تم اقتراح 30 سنة كمدة للكراء، لتمكين المستغل من استرجاع مبالغ الاستثمار وتحقيق أرباح. كما أن لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة وبعد مناقشتها لهذه النقطة خلال اجتماعها المنعقد يوم الاثنين 6 فبراير 2023، اقترحت رفع مبلغ الاستثمار إلى 6.000.000.00 درهم وتحديد مدة الكراء في 40 سنة، زيادة على تحديد مبلغ انطلاق صفقة الكراء في مبلغ 60.000.00 درهم.

ومن بين المقتضيات المتعلقة بالضمانة المؤقتة فقد تم تحديدها في 00.200.000 درهم ثم الضمانة النهائية وهي محدد في مبلغ يعادل قيمة سنتين من مبلغ الكراء ثم هناك أيضا ضمانة الاستثمار والتي تم تحديدها في نسبة 5% من المبلغ الإجمالي المقترح لانجاز الاستثمار ككل. هذا بالإضافة إلى عدة التزامات وشروط أخرى من قبيل إلغاء عقد الكراء في حالة مخالفة بعض الشروط أو الالتزامات الخاصة بالمستغل، وأيضا ضرورة الحفاظ على المرفق وبنائاته التي تؤول للجماعة بعد انتهاء مدة عقد الكراء.

السيد توفيق حكيم : أشار في مداخلته إلى أن المجلس يدعم الاستثمار ويعتبره توجهها أساسيا لتحسين موارد الجماعة المالية وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص شغل جديدة، واقترح المصادقة على كناش التحملات في ديباجته على أن يقوم السيد رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية بإدراج الملاحظات القيمة المقترحة من طرف السادة المستشارين المحترمين على أساس يضمن الحفاظ على مصالح الجماعة وحقوقها، كما اعتبر بأنه من السابق لأوانه الحديث عن عدم حضور مستثمرين لانجاز هذا المشروع وبأنه من الواجب التحلي بالإيجابية والتفاؤل لانجاز هذا المشروع الحيوي المهم.

السيد المصطفى حكيم: ذكر الحضور بفحوى الخطاب الملكي السامي الأخير والذي أكد فيه جلالته على ضرورة تشجيع الاستثمار وجلب المستثمرين باعتباره النواة الأساسية لتحقيق إقلاع اقتصادي وتنمية مستدامة شاملة، كما أوضح بأنه ورغم مصادقة المجلس على هذا المقرر، وعدم حضور أي مستثمر بعد إطلاق الصفقة العمومية الخاصة به فإنه يمكن للمجلس العمل وفق كناش التحملات السابق لضمان استمرارية تقديم خدمات هذا المرفق الترفيهي للساكنة خلال موسم الصيف وذلك إلى حين حضور مستثمر لانجاز المشروع، كما شدد على ضرورة تحديد الأولويات وانجازها وفق ذلك كما أوصى بالمصادقة على كناش التحملات الخاص بتأهيل واستغلال المسبح الجماعي نظرا لما له من أهمية في تجويد الخدمات الترفيهية بالمدينة والرفع من مستوى مداخل الجماعة وتشجيع الاستثمار.

المقرر المتخذ

مقرر عدد: 01

النقطة الاولى : الموافقة على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق المسبح الجماعي.

إن المجلس الجماعي للحاجب المجتمع في إطار دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، خلال جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2023 ، وبعد مناقشته للنقطة الأولى من جدول أعمال الدورة و المتعلقة ب الموافقة على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق المسبح الجماعي. وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وبعد إجراء عملية التصويت أسفرت عما يلي:

* عدد الأعضاء الحاضرين : 24.

* عدد الأصوات المعبر عنها : 19.

* عدد الأعضاء الموافقين : 19.

وهم السادة :

- المصطفى حكيم – توفيق حكيم - زكرياء بوكطيبة - كريمة اشهبون - ادريسية خروبي -
- المصطفى منتل - منير قشيقش - شوكري بوبو- نور الدين العادلي - عزيز غرباوي -
- محسن مذكور - سعيد الزياتي - رشيد ازوكاغ - سعيد الزوهرى - عبد العالي مودن -
- ادريس الزويت - بدر اكزيو- رشيد لمسيح - نابيل روسطي .

* عدد الأعضاء الراضين: لا احد .

* عدد الممتنعين عن التصويت: لا أحد .

بينما تواجد باقي الأعضاء الحاضرين خارج القاعة أثناء إجراء عملية التصويت .

صادق المجلس بأغلبية السادة الأعضاء الحاضرين على كناش التحملات لتأهيل واستغلال مرفق المسبح الجماعي ، كما هو مبين أسفله،

دفتر التحملات

الخاص لتأهيل واستغلال
المسبح الجماعي

الحاجب

- بناء على الظهير الشريف رقم 85. 15. 1 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يونيو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات .
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في (19 أكتوبر 1921) المتعلق بالأمالك العامة للبلديات كما وقع تغييره و تتميمه.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على مقتضيات القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.21.74 في 03 من ذي الحجة 1442هـ الموافق ل 14 يوليو 2021.
- بناء على القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية بتاريخ 03 دجنبر 2007 كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 صادر في 16 جمادى الأول 1442(31 دجنبر 2020) .
- بناء على المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 08 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.
- بناء على القرار الصحي الجماعي .
- بناء على القرار الجبائي المحدد للرسوم المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة.
- بناء على مداولات المجلس الجماعي في إطار دورته العادية برسم سنة 2023 المنعقدة بتاريخ 02 فبراير 2023 .

مقتضيات عامة

الفصل الأول:

إن الغاية من إعداد كناش التحملات هو تنظيم عملية تأهيل واستغلال المسبح الجماعي لمدينة الحاحب وفق الشروط و المقتضيات المبينة أسفله.

بيان العقار المراد إيجاره

الفصل الثاني:

سيتم عن طريق مسطرة طلبات العروض إجراء عملية إيجار المسبح الجماعي ذي مساحة 5008 م² والرسم العقاري عدد 24285 ك الكائن بشارع المسيرة الخضراء .وهو ملك جماعي يتكون من المرافق الآتية:

- مسبحين (واحد للصغار، وآخر للكبار)
- شباك للتذاكر،
- مستودع الملابس،

- مقهى،
- مراحيض ورشاش.

الفصل الثالث:

يجب على كل متعهد أن يطلع على المرفق المزمع إيجاره ليتعرف عليه معرفة حقيقية قبل إجراء فتح الأظرفة و لا يجوز له المطالبة بأي تخفيض بعدما تصبح عملية فتح الأظرفة نهائية بدعوى عدم معرفته بالمرفق المؤجر.

الفصل الرابع: مدة الإيجار

تحدد مدة الإيجار في أربعين (40) سنة. وتحدد بدايتها ونهايتها بعقد الإيجار.

الفصل الخامس: السومة الكرائية

يحدد مبلغ الإيجار السنوي لهذا المرفق طبقا لنتائج طلبات العروض المقدمة، وانطلاقا من الثمن المرجعي المقترح من طرف الإدارة.

الفصل السادس:

يجب على المتعهد الفائز أن يدفع إلى الجماعة واجبات الكراء المتعلقة بمدة الكراء السنوي كاملة دفعة واحدة إما نقدا أو عن طريق شيك معتمد في اسم شسييع المداخل، وذلك قبل إبرام عقد الكراء. وتسدد الوجيبة الكرائية بالنسبة للسنوات اللاحقة على شكل أقساط سنوية متتالية. و تتم مراجعة السومة الكرائية بزيادة نسبة 10 % من مبلغ الكراء الاصلي كل ثلاث (3) سنوات.

الفصل السابع:

يعلن عن تاريخ وشروط إجراء طلبات العروض عن طريق الإشهار بالجرائد الوطنية على الأقل واحدة باللغة العربية والثانية بالفرنسية ، وفي بوابة صفقات الدولة، وبمختلف الوسائل المحلية وذلك 21 يوما على الأقل من الأجل المحدد لانعقاد جلسة فتح الأظرفة.

شروط المشاركة

الفصل الثامن

يسمح بالمشاركة في تقديم عروض الأثمان للأشخاص المتوفرين على الشروط القانونية اللازمة. ويجب أن يتضمن ملف المشاركة الوثائق التالية:

1- الملف الإداري و التقني:

ويتضمن ظرفين اثنين منفصلين هما:

*الملف الإداري ويتكون من الوثائق التالية :

● بالنسبة للأشخاص الذاتية :

- التصريح بالشرف .
- وصل الضمان المؤقت أو الشهادة البنكية التي تقوم مقامه بالمبلغ المحدد في 200.000,00 درهم على أن ترجع فقط للذين لم يرس عليهم العرض بعد انتهاء هذه العملية.
- شهادة مسلمة من طرف القابض منذ أقل من سنة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية ، أو شهادة تثبت الإعفاء من أداء الضرائب.
- نظير من كناش التحملات موقع عليه من طرف المتنافس.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية ..
- التزام من طرف المعني بالأمر مصادق عليه يثبت زيارته وتفقده للمرفق المراد استغلاله.
- **بالنسبة للأشخاص المعنوية**، تضاف إلى الوثائق السالفة الذكر، الوثائق التالية:
- شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه المؤسسة.
- شهادة القيد في السجل التجاري بالنسبة للأشخاص المزمين بالقيد في السجل التجاري طبقا للتشريع الجاري به العمل .
- الوثائق التي تبين الصلاحيات المخولة للوكيل بأن يتصرف باسم المتنافس.
- القانون الأساسي ولائحة أعضاء مجلس الإدارة أو المسيرين.
- *الملف التقني:**

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها المتنافس والمراد تسخيرها في تسيير المرفق، وأي وثيقة تقنية أخرى يمكن أن تقوي حظوظ المتنافس.

2- الملف المالي:

- تعهد موقع من قبل المتنافس يوضح فيه اسمه الشخصي والعائلي و صفته ومحل سكناه و مهنته، وإذا كان المتنافس شخصا معنويا، يذكر الاسم التجاري وشكله القانوني ورأسماله وعنوان مقره التجاري كما يبين فيه مبلغ قيمة الإيجار السنوي المقترح بالحروف والأرقام.

الفصل التاسع:

يوضع الملف الذي يقدمه كل متنافس في ظرف مختوم داخل الآجال المحددة، و تسجل الأظرفة في سجل خاص ويوضع على الظرف المسلم رقم التسجيل وتاريخ وساعة وصوله بالإضافة إلى الاسم الشخصي والعائلي أو الاسم التجاري بالنسبة للأشخاص المعنويين، وعنوانه ورقم هاتفه، ورقم موقع العقار، دون إضافة أي تضمين آخر ويحتوي هذا الظرف على غلافين مختومين :

● **الغلاف الأول:** يتضمن غلاف إداري وغلاف تقني، و تكتب عليه عبارة " **الملف الإداري والتقني** " .

● **الغلاف الثاني** يتضمن التعهد المشار إليه أعلاه، وتكتب عليه عبارة " **العرض المالي** " .

اجتماع لجنة فحص العروض

الفصل العاشر:

تتكون لجنة فحص العروض من :

بصوت في المداولات :

* الأمر بالصرف أو من يمثله، رئيسا للجنة.

* مدير المصالح الجماعية أو من ينوب عنه، عضوا للجنة.

* رئيس مصلحة الصفقات أو من ينوب عنه، عضوا للجنة.

* رئيس المصلحة المعنية بالصفقة أو من ينوب عنه، عضوا للجنة.

- بصوت استشاري: كل شخص يرى الأمر بالصرف حضوره مفيدا وضروريا.

الفصل الحادي عشر :

تتعدد لجنة فحص العروض و تقييم الأثمان لفتح الأظرفة بمقر جماعة الحاجب في جلسة عمومية في التاريخ و الساعة المحددين في الإعلان، و يجوز لها تأجيل موعد الجلسة إلى وقت لاحق، تعلن عنه في حينه، وذلك بعد حصر لائحة العروض المقدمة لسبب من الأسباب وداخل أجل ثمانية وأربعين (48) ساعة.

الفصل الثاني عشر :

يفتح رئيس اللجنة كل ظرف على حدة – بحضور المتنافسين والعموم – وتتأكد اللجنة من كونه يحتوي على الأغلفة المتضمنة للملف الإداري والملف التقني والعرض المالي، ويفتح الغلاف المتضمن للملف الإداري ويتم التأكد من صحة الوثائق التي يتضمنها، ثم يفتح الغلاف المتضمن للملف التقني، يتم أيضا التأكد من صحة الوثائق التي يتضمنها، ثم يتم رفع الجلسة لتختلي اللجنة للتداول. فيتم إقصاء المتنافسين الذين لم يحترموا مقتضيات كناش التحملات و تحصر قائمة المتنافسين المقبولة ملفاتهم . بعد استيفاء هذا الإجراء، تتم دعوة المتنافسين من جديد ويفتح الرئيس الغلاف المتضمن للعرض المالي ويتم التأكد من صحة الوثائق التي يتضمنها، بعد ذلك ترفع الجلسة العمومية من أجل التداول واتخاذ الرأي.

الفصل الثالث عشر :

تحرر لجنة فحص العروض و تقييم الأثمان محضرا عن اجتماعها، تبين فيه أسماء جميع المتنافسين الذين تقدموا بعروض، والأشخاص الذين أقصيت ملفاتهم، وأسماء المتنافسين المقبولين، وأسماء المتنافسين الذين قدموا أعلى عرض، و يوقع المحضر كل من الرئيس وأعضاء اللجنة السالفة الذكر.

الفصل الرابع عشر :

تقوم مصالح الجماعة بمراسلة المتنافس الذي رست عليه الصفقة مؤقتا من أجل استكمال الوثائق الإدارية الناقصة داخل سبعة أيام تبتدئ من تاريخ توصله بالرسالة .

الإعلان عن نتائج فحص العروض

الفصل الخامس عشر:

تتعدد الجلسة الثانية للجنة فتح الأظرفة من اجل التأكد من استكمال الوثائق الإدارية والحسم النهائي في مستحق الصفقة أو المرور إلى المتنافس الموالي .

الفصل السادس عشر :

يلصق إعلان نتائج فحص العروض بمقر الجماعة بمجرد التوقيع على محضر الجلسة الثانية من طرف أعضاء اللجنة ويتضمن:

- بيان العقار موضوع عملية الإيجار .
- تاريخ انتهاء أشغال اللجنة.
- اسم المتنافس الذي قدم أعلى عرض.
- المبلغ المعروض من طرف هذا المتنافس

الفصل السابع عشر:

يتعين على المتعهد الذي قبلته اللجنة تقديم ضمانات مالية نهائية تساوي مبلغ كراء سنتين.

الفصل الثامن عشر:

يحرر عقد الإيجار بين المستغل والأمر بالصرف بالجماعة ويشار فيه بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في كناش التحملات إلى محتويات العقار ومساحته وثن الإيجار، وبعض المقتضيات الخاصة، ويخضع هذا العقد لإجراءات التسجيل من طرف المستفيد.

شروط انجاز الاستثمار

الفصل التاسع عشر:

- يتعين على المكثري خلال مدة أقصاها ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ إبرام عقد الكراء تهيئ الدراسات والحصول على مختلف الرخص المتعلقة بالمشروع. وفي حالة التماطل في الحصول على الوثائق المذكورة وتجاوز المدة المحددة أعلاه، تقوم الجماعة بإشعار المستغل بإلغاء الصفقة وحجز الضمانة النهائية.

الفصل العشرون:

كما يجب على المكثري في ظرف شهر (1) واحد ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة الهدم والبناء أن يشرع في انجاز أشغال المشروع بدءا بالهدم الكامل لبنايات مرفق المسبح الجماعي المشار إليها بالفصل الثاني من هذا الدفتر. وتمنح للمستغل مدة أقصاها ثمانية عشر (18) شهرا، ابتداء من الحصول على رخصة البناء، لانجاز المشروع.

وفي حالة انصرام هذه الآجال دون إتمام المشروع والحصول على التسليم المؤقت للأشغال أو شهادة المطابقة، يمكن للجماعة أن تمنح مدة ستة (6) أشهر إضافية للمستغل بعد تقديم طلب من طرف هذا الأخير يبرز الأسباب التي حالت دون إتمام الأشغال في الآجال المحددة.

مكونات المشروع

الفصل الواحد والعشرون:

يتعين على المكثري انجاز كل مكونات المشروع المقترحة من طرف الجماعة بهذا الدفتر وهي الآتية:

- مسبح للكبار.
- مسبح للصغار.
- مسبح مغطى.
- مستودع الملابس – مرافق صحية – رشاشات.
- مقهى ومطعم.
- قاعة للرياضة.
- قاعة متعددة الاختصاصات.
- فضاء لألعاب الأطفال.
- محلات.

بكلفة استثمارية لا تقل عن ستة ملايين (6.000.000.00) درهم . ويلتزم المستغل بانجاز المشروع طبقا للدراسات والتصاميم المصادق عليها. ويتعين عليه انجاز مكثري المسبح للكبار وللصغار كأول مكونات المشروع وإعدادهما لاستقبال المرتفقين والزوار في صيف 2024. كما يلتزم بعدم إدخال أي تغيير على تصاميم المشروع إلا بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المختصة.

ضمانة الاستثمار

الفصل الثاني والعشرون

يتعين على المكري وضع الضمانة المتعلقة بالاستثمار تعادل نسبة 5% من المبلغ المقترح لانجاز المشروع. ويتم إرجاع هذه الضمانة للمستغل بعد الحصول على شهادة التسليم وانجاز جميع مكونات المشروع في الأجل المحددة بدفتر التحملات. وفي حالة عدم انجاز الاستثمارات في الأجل المحددة بالفصل 19، وبعد إشعار المستغل وعدم استجابته لمدة شهرين تبتدى من تاريخ تسلم الإشعار، تعود هذه الضمانة للجماعة بعد إلغاء عقد الكراء.

الغاء عقد الكراء

الفصل الثالث والعشرون:

- يحق للجماعة إلغاء عقد الكراء في الحالات الآتية:
- إذا لم يتم انجاز الاستثمارات خلال المدة المحددة بدفتر التحملات.
 - إذا أهمل المستغل المشروع على نحو يضر باستمراريته.
 - إذا خالف قوانين التعمير ولم يستجب للإشعارات والإنذارات الموجهة إليه من طرف الجماعة.
 - إذا تأخر المكري عن تسديد قسط واحد من السومة الكرائية عند حلول أجله وأصر على عدم الاداء بعد انصرام أجل شهر (1) واحد من تاريخ إنذاره بواسطة إشعار بإحدى الطرق القانونية.

مقتضيات خاصة

الفصل الرابع والعشرون:

يتم توجيه المراسلات والإشعارات المتعلقة بالمشروع إلى المستغل بمحل المخابرة المصرح به. ولا تتحمل الجماعة أية مسؤولية في حالة عدم توصل المشغل بها.

الفصل الخامس والعشرون:

يلتزم المستغل بعدم التنازل أو كراء أو تفويت المشروع أو جزء منه. كما يمنع عليه كليا تقسيم العقار موضوع الاستغلال أو تغيير تخصيصه، تحت طائلة إلغاء الصفقة، حيث يخصص فقط لانجاز المشروع طبقا للدراسات والرخص المصادق عليها.

الفصل السادس والعشرون:

إذا تم فسخ عقد الكراء أو عند انتهاء مدته دون تجديده، يتعهد المكري بإفراغ العقار المكري في التاريخ المحدد تحت طائلة الزامه بدفع غرامة يومية للإدارة قدرها 1% من قيمة الكراء السنوي.

الفصل السابع والعشرون:

وفي حالة وفاة المكري خلال انجاز المشروع، يحق لورثته الاستمرار باتمام الأشغال وباستغلال المرفق إذا ما أعربوا عن رغبتهم في ذلك عن طريق توجيه طلب في الموضوع إلى السيد رئيس المجلس الجماعي داخل أجل ثلاثة أشهر من وفاة المكري وإلا اعتبر العقد لاغيا.

الفصل الثامن والعشرون:

تؤول جميع والبنيات والإصلاحات المحدثه من طرف المكري لفائدة الجماعة بدون تعويض عند انتهاء العقد أو فسخه.

التزامات الاستغلال

الفصل التاسع والعشرون:

يتعهد المكري بعد التعاقد مع الجماعة أنه على علم وإلمام بالعقار ومحتوياته وأخذه على الحالة التي يوجد عليها.

وفي هذا الصدد يتعين عليه **بصفة استثنائية تشغيل** مرفق المسبح الجماعي وفتح الابواب للمرتفقين برسم الفترة الصيفية لموسم 2023 قبل الشروع في انجاز أشغال التأهيل والاستثمار وفق الشروط المبينة أدناه. وهذه الشروط هي التي ستسري على استغلال المسبح المزمع انجازه ببرنامج الاستثمار.

الفصل الثلاثون:

يلتزم المستفيد بالإدلاء بشهادة التأمين عن جميع الحوادث التي يمكن أن تنجم عن إيجار هذا المرفق.

الفصل الواحد والثلاثون:

يتعين على المكري إعداد وطبع التذاكر على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها في تحصيل الحقوق والواجبات.

الفصل الثاني والثلاثون:

يجب أن يستخدم المكري في تحصيل الحقوق والواجبات عددا من الأعوان تحت مسؤوليته الشخصية ويخصص لباسا مميزا أو إشارات خاصة تميزهم عن الغير. ويعتبر المكري مسؤولا عن تصرفات أعوانه اتجاه مستعملي هذا المرفق.

الفصل الثالث والثلاثون:

يجب على المكري احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات وخاصة القرار الجماعي المستمر الذي يحدد النسب الواجب تطبيقها ويمنع منعاً كلياً الزيادة في الأثمان المحددة بموجب القرار المذكور.

الفصل الرابع والثلاثون:

كما يتعين عليه:

- تشغيل معلمي السباحة ذوي الكفاءة، متوفرين على تجربة كافية في ميدان الإنقاذ حاصلين على شهادة مسلمة لهم من مصالح الوقاية المدنية.
- صيانة مرافق المسبح و تجديد مياه هذا الأخير، على الأقل مرتين في الأسبوع مع نظافته التي يجب أن تتم فور الانتهاء من العمل.
- توفير مستودعات الملابس للمرتفقين ، بشكل يضمن سلامتهم.
- احترام مواعيد افتتاح وإغلاق المسبح.
- توفير وسائل السلامة والوقاية واحترام الشروط الصحية.

الفصل الخامس والثلاثون:

يتحمل المكري مصاريف الإنارة، ومصاريف استعمال مياه المسبح والمرافق الصحية والرشاش وجميع مكونات المشروع مع إدخال العدادين (المياه و الكهرباء) في إسمه.

الفصل السادس والثلاثون:

يتعين على المستفيد أن يفتح المجال أمام أجهزة المراقبة المختصة وذلك للقيام بمهام التفقيش المنوطة بها كما يلزم عليه تقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شأنها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة.

الفصل السابع والثلاثون

يلتزم المكري تحت طائلة فسح الكراء، بتشغيل مشروعه بصفة مستمرة ودون انقطاع طيلة مدة هذا العقد.

مقتضيات مختلفة

الفصل الثامن والثلاثون:

يتحمل المكري صوائر التسجيل والتنبر كما يتحمل جميع الضرائب والرسوم المترتبة عن هذا الإيجار.

الفصل التاسع والثلاثون:

في حالة حدوث نزاع بين الجماعة والمتعهد حول أحد بنود كناش التحملات وعقد الإيجار، يعرض الأمر على أنظار المحكمة المختصة إذا لم يتوصل الطرفين إلى حل ودي.

رئيس الجلسة

كاتب المجلس

الموافقة على طلب تخفيض السومة الكرائية لمقهى
الاستراحة الكائن بشارع محمد الخامس الحاجب.

العرض:

أشار السيد المصطفى حكيم، الذي ترأس أشغال هذه الجلسة، في عرضه إن إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال الدورة جاء بناء على الطلب الذي تقدمت به المكترية لرئاسة المجلس والذي تلتبس فيه تخفيض السومة الكرائية لمقهى الاستراحة الذي تكتريه من الجماعة الترابية والكائن بشارع محمد الخامس، وذلك لظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتداعيات جائحة "كوفيد"، وأيضا لتراجع مداخيل المقهى بعد تعرضه لإضرار مادية جسيمة اثر الرياح العاتية التي اجتاحت المدينة في السنوات الأخيرة، وللمزيد من التوضيح أعطى الكلمة، على التوالي، للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة و رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية لإعطاء توضيحات بهذا الشأن و هي كالتالي:

تقرير لجنة الميزانية والشؤون
المالية والبرمجة

بناء على مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية رقم (14.113) ومقتضيات القانون الداخلي للمجلس الجماعي بالحاجب، وفي إطار دراسة جدول أعمال دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، عقدت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، اجتماعا بتاريخ 7 فبراير 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمكتب السيد رئيس المجلس، وبحضور كل من السادة :

1. شوكري بوبو : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
2. منير قشيقش:نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
3. نبيل الروسطي:عضو بنفس اللجنة.
4. سعيد الزباني:عضو بنفس اللجنة.

5. عبد العالي المودن: عضو بنفس باللجنة.

6. رشيد أزكاغ: عضو بنفس باللجنة.

7. محمد بلحوس: رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والإدارية والقانونية.

وبالنسبة للنقطة الثالثة، وبناء على طلب المعنية بالأمر ونظرا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتأثير جائحة "كوفيد 19" التي مازالت تؤثر على الرواج التجارية والاقتصادي المحلي، فقد اقترحت اللجنة تخفيض السومة الكرائية الشهرية لمقهى الاستراحة الكائن بشارع محمد الخامس من مبلغ 1750.00 درهم إلى مبلغ 1000.00 درهم.

السيد محمد بلحوس: لقد توصلت الجماعة بتاريخ 21 يوليوز 2022 بطلب من السيدة الهام الهاروني العلوي، مكترية مقهى الاستراحة الكائنة بمدخل درب بوعشرين بجوار قصبة مولاي الحسن تلتمس من خلاله التخفيض لها من السومة الكرائية للمقهى المكترة من 1750.00 درهم إلى 1000.00 درهم، وقد بررتا طلبها بحادث سقوط الأشجار على المقهى سنة 2018، اثر الرياح القوية التي عرفتها المدينة مما تسبب في إضرار كبيرة بالمقهى وكذا إصابة صاحبة الطلب، بالإضافة إلى أثار جائحة كورونا التي أثرت بشكل سلبي على المداخل المحققة. وقبل هذا الحادث كانت المكترية تواظب على أداء مستحقات الجماعة في حينها.

المناقشات :

السيد المصطفى حكيم: أوضح بان جائحة " كوفيد 19" وأيضا تبعات الحرب الروسية على اوكرانيا، ساهمت بشكل أو بآخر في تردي الحالة الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي لساكنة الجماعة، مشيرا إلى رئاسة المجلس بعد تلقيها طلب المعنية بالأمر، ارتأت إحالته على المجلس الموقر قصد التداول بشأنه.

السيد عبد العالي مودن: اعتبر بان فتح باب التخفيض في السومة الكرائية سيجر على المجلس تبعات سلبية هو في غنى عنها، علما بان ذلك سيدفع بالعديد من الملزمين بنهج نفس المساطر قصد تحقيق هذه الغاية.

السيد ادريس الزويت: شكر في كلمته السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة على التوضيحات التي قدمها بشأن هذه النقطة معلنا عن موافقته على ما جاء في طلب المعنية بالأمر نظرا لكون موقع المقهى يشكل عائقا أمام تحسين مداخلها.

السيد سعيد الزياتي: عبر، بدوره عن تضامنه مع المعنية بالأمر نظرا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا لمشاكل الأداء التي أصبح المقهى يعرفها في الآونة الأخيرة بعد تراجع مداخله خاصة وأنها كانت مواظبة على الأداء.

السيد نور الدين العادلي : تساءل في مداخلته عن ملكية الجماعة للمقهى لتتدخل في تخفيض السومة الكرائية بناء على طلب المعنية بالأمر.

السيد توفيق حكيم : أشار إلى أنه حضي بتشريف وتكليف من السيد رئيس المجلس قصد السهر على دراسة الطلب الذي تقدمت به المعنية بالأمر، كما حضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة والتي ارتأت قبول الطلب نظرا للوضعية المادية المتردية التي يعرفها هذا المقهى لعدة اعتبارات، وأكد على أنه يتعين على المجلس اتخاذ مقرر بشأنه، موضحا بأنه لا يمكن للمقاهي الأخرى أن تقوم بتقديم نفس الطلب كونها مقاهي للخواص، في حين أن المقهى موضع الطلب في ملكية الجماعة، وتبقى الموافقة عليه أو رفضه رهين بتأشيرة سلطات الوصاية.

السيد المصطفى حكيم: أوضح بأنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال المساس بمداخل الجماعة وبأن المنطق يقتضي الزيادة والرفع من قيمتها وليس تخفيضها، مؤكدا على أن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لصاحبة الطلب تفرض على المجلس الموقر اعتبار طلب المكترية والموافقة عليه مذكرا بأنه مرتبط بمراقبة إدارية تتابع مقررات المجلس وتؤثر عليها رغم كون هذا الأخير سيد نفسه في اتخاذها. وأضاف بأنه يتعين على المجلس الموقر، في إطار تضامنه مع المعنية بالأمر، اعتماد مبلغ معقول يتمشى مع دخل المقهى لضمان التأشير عليه من طرف السلطات الوصية.

المقرر المتخذ

مقرر عدد: 02

النقطة الثالثة : الموافقة على طلب تخفيض السومة الكرائية لمقهى الاستراحة الكائن

بشارع محمد الخامس الحاجب.

إن المجلس الجماعي للحاجب المجتمع في إطار دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، خلال جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 02 فبراير 2023، في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 7 فبراير 2023 وبعد مناقشته للنقطة الثالثة من جدول أعمال الدورة و المتعلقة بالموافقة على طلب تخفيض السومة الكرائية لمقهى الاستراحة الكائن بشارع محمد الخامس الحاجب. وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وبعد إجراء عملية التصويت أسفرت عما يلي:

* عدد الأعضاء الحاضرين : 24.

* عدد الأصوات المعبر عنها : 20.

* عدد الأعضاء الموافقين : 20.

وهم السادة :

- المصطفى حكيم – توفيق حكيم - زكرياء بوكطيبة – عبد السلام بعيو - كريمة اشهبون -
ادريسية خروبي - المصطفى منتل - منير قشيش - شوكري بوبو- نور الدين العادلي -
عزيز غرباوي - محسن مذكور - سعيد الزباني - رشيد ازوكاغ - سعيد الزوهرى -
عبد العالي مودن - ادريس الزويت - بدر اكزيو- رشيد لمسيح - نابيل روسطي .

* عدد الأعضاء الراضين: لا احد .

* عدد الممتنعين عن التصويت: لا أحد .

بينما تواجد باقي الأعضاء الحاضرين خارج القاعة أثناء إجراء عملية التصويت .
صادق المجلس بأغلبية السادة الأعضاء الحاضرين على الموافقة على طلب تخفيض السومة الكرائية لمقهى الاستراحة الكائن بشارع محمد الخامس الحاجب من مبلغ 1750.00 درهم إلى مبلغ 1000.00 درهم.

كاتب المجلس:

رئيس الجلسة :

النقطة الثانية:

الموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء الخاصة بمرفق السوق الأسبوعي بالحاجب

العرض: ذكر السيد المصطفى حكيم الحضور، بان الجماعة ومنذ سنة 2016 ، قامت بمراسلة أملاك الدولة قصد وضع اليد على عدد من القطع الأرضية تابعة لأملاك الدولة بالجماعة للرفع من الوعاء العقاري للجماعة بشكل يضمن لها تحقيق مجموعة من المشاريع التنموية والتي يعتبر السوق الأسبوعي من أبرزها، وأضاف أن ضعف موارد الجماعة المالية أدى إلى عجزها عن تحقيق هذه الغاية وبالتالي فقد حال دون قدرتها على اقتناء البقعة الأرضية المخصصة للسوق الأسبوعي ، وللمزيد من التوضيح أعطى الكلمة، للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة و هي كالتالي:

تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بناء على مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية رقم (113.14) ومقتضيات القانون الداخلي للمجلس الجماعي بالحاجب، وفي إطار دراسة جدول أعمال دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، عقدت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، اجتماعا بتاريخ 7 فبراير 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمكتب السيد رئيس المجلس، وبحضور كل من السادة :

1. شوكري بوبو : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
2. منير قشيقش:نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
3. نبيل الروسطي:عضو بنفس اللجنة.
4. سعيد الزيانني:عضو بنفس اللجنة.

5. عبد العالي المودن: عضو بنفس باللجنة.
 6. رشيد أزكاغ: عضو بنفس باللجنة.
 7. محمد بلحوس: رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والإدارية والقانونية.
- وبالنسبة للنقطة الثانية،** فقد قررت اللجنة الموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء الخاصة بمرفق السوق الأسبوعي، نظرا لعدة اعتبارات من أبرزها ضعف الموارد المالية للجماعة وعدم قدرتها على الاقتناء.

ثم بعد أعطى السيد المصطفى حكيم رئيس الجلسة، الكلمة للسيد رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والإدارية والقانونية قصد تقديم توضيحات بهذا الشأن وهي كالآتي:

السيد محمد بلحوس: يتعلق موضوع هذه النقطة بالقطعة الأرضية ذات مساحة 50000م² التابعة لملك الدولة وذات الرسم العقاري 1683/ك والتي احدث عليها مرفق السوق الأسبوعي، وقد حدد ثمن اقتناء هذه القطعة الأرضية في مبلغ 150.00 للتر مربع، أي بمجموع 7.500.000.00 درهم. ولحد الآن لم تستطع الجماعة تعبئة هذه الإعتمادات لتسديد مبلغ الاقتناء، ونظرا لتأخر الجماعة في هذا الصدد فقد قامت أملاك الدولة بمراسلة الجماعة لإدراج مناقشة هذه النقطة، للمرة الثانية على التوالي، في جدول أعمالها قصد الموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء، نظرا لتغيير منهجية أملاك الدولة في الإجابة على طلبات التفويت أو اقتناء الأراضي لإقامة الأسواق الأسبوعية، وللتذكير فقد سبق للمجلس الموقر خلال الولاية السابقة أن رفض هذه الصيغة لأنها تتعارض مع طموح المجلس في تكوين رصيد عقاري سيسخر لانجاز مشاريع تنموية أو مرافق ذات النفع العام على الجماعة.

المناقشات :

السيد المصطفى حكيم: اقترح على المجلس التأمني في دراسة ومناقشة هذه النقطة لاعتماد الحل الأنسب الذي يخدم مصلحة الجماعة، سيما وان هذه الأخيرة لا تتوفر على الإعتمادات الكافية لاقتناء هذه البقعة الأرضية، وننتقل إلى دعم الدولة اعتمادات مالية إضافية لانجاز مسطرة الاقتناء بدل الكراء.

السيد عبد العالي مودن: اعتبر بان اقتناء القطعة الأرضية التي يوجد عليها السوق الأسبوعي، هو الحل الأنسب للجماعة بهذا الخصوص، كونه سيجنب الجماعة مجموعة من المشاكل وأداء مصاريف إضافية بلا فائدة موضحا بان الاقتناء سيمكنها من وضع اليد على هذه البقعة بشكل نهائي، كما أشار إلى أهمية هذه السوق في انتعاش الحركة التجارية محليا، وتطرق أيضا إلى عدم تحديد السومة الكرائية والتي يمكن أن تفوق قدرة الجماعة وبالتالي فقد استحسن فكرة الاقتناء بدل الكراء.

السيد ادريس الزويت: اقترح في مداخلته تأجيل مناقشة هذه النقطة إلى حين التوصل بالقيمة الإجمالية للكراء، داعيا إلى تبني مقاربة تضمن حق ومصلحة الجماعة وعدم صرف مبالغ طائلة للكراء مع وجود إمكانية الاقتناء.

السيد محسن مذكور: وافق بدوره على تأجيل مناقشة هذه النقطة مع دعم مبادرة الاقتناء عن طريق طلب المجلس لقرض من الجهات المختصة قصد اقتناء هذه القطعة الأرضية وانجاز مشاريع تنموية أخرى.

السيد عزيز غرباوي: أشار إلى عدم توفر معطيات كافية ودقيقة حول مبلغ الكراء، واقترح اعتماد صيغة الكراء بدل الاقتناء خاصة وان إمكانيات وموارد الجماعة المالية محدودة و لا تسمح لها بالاقتناء.

السيد نور الدين العادلي: أكد في مداخلته على ضرورة المصادقة على هذه النقطة نظرا للأهمية التي يكتسيها السوق الأسبوعي في الحياة اليومية للمواطنين وباعتباره أيضا مصدر رزق وعيش العديد الساكنة بالمدينة والجماعات القروية المجاورة.

السيد توفيق حكيم: تحدث في مداخلته عن ضرورة التريث و عدم التسرع لتجنب أخطاء الولايات السابقة مؤكدا على انه يجب تغليب مصلحة الجماعة ومحاولة اقتناء القطعة الأرضية التي يوجد بها السوق الأسبوعي عوض كرائها واقترح رفع ملتصق إلى رئاسة المجلس قصد طلب الحصول على قرض التجهيز الجماعي من اجل اقتناء مجموعة من الأراضي في ملك الدولة أو الخواص لانجاز مشاريع استثمارية سترجع بالفائدة على الساكنة والجماعة.

السيد المصطفى حكيم: في رده على المداخلات السابقة أشار إلى أن الجماعة كانت تعتمد دائما على الدعم المالي الذي تقدمه الدولة منذ عقود خلت وبأنه لم يسبق لها أن حققت اكتفاءها الذاتي أو استقلالها المالي طوال الولايات السابقة لعدة أسباب أوجزها في قلة الموارد القارة للجماعة وضعف إمكانياتها من جهة وانعدام الوعاء العقاري، مؤكدا على أن جل هذه التدخلات تفضي إلى اقتناء القطعة الأرضية عوض كرائها داعيا إلى اعتماد الطرح القائل بالتشاور مع رئاسة المجلس قصد تقديم طلب الحصول على قرض التجهيز الجماعي، والترافع للحصول على هذا القرض، شريطة قيام الجماعة بتهيئ ملف بهذا الخصوص مدعما بدراسة موضوعية ومستوفية لكل الشروط الإدارية والقانونية، خاصة وان هذا المرفق يذر مبالغ مالية مهمة على الجماعة ويشكل مرفقا حيويا يساهم في انتعاش الحركة التجارية والاقتصادية لساكنة المدينة و سكان الجماعات المجاورة.

المقرر المتخذ

مقرر عدد: 03

النقطة الثانية : الموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء الخاصة بمرفق السوق الأسبوعي بالحاجب.

إن المجلس الجماعي للحاجب المجتمع في إطار دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، خلال جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 02 فبراير 2023، في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 7 فبراير 2023 وبعد مناقشته للنقطة الثانية من جدول أعمال الدورة و المتعلقة بالموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء الخاصة بمرفق السوق الأسبوعي بالحاجب. وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وبعد إجراء عملية التصويت أسفرت عما يلي:

* عدد الأعضاء الحاضرين : 24.

* عدد الأصوات المعبر عنها : 19.

* عدد الأعضاء الموافقين : 00.

* عدد الأعضاء الراضين : 19.

وهم السادة :

- المصطفى حكيم - توفيق حكيم - عبد السلام بعيو - كريمة اشهبون - ادريسية خروبي -
المصطفى منتل - منير قشيقش - شو
كري بوبو- نور الدين العادلي - عزيز غرباوي - محسن مذكور - سعيد الزياني - رشيد
ازوكاغ - سعيد الزوهرري - عبد العالي مودن - ادريس الزويت - بدر اكزيو- رشيد لمسيح
- نابيل روسطي .

* عدد الممتنعين عن التصويت: لا أحد .

بينما تواجد باقي الأعضاء الحاضرين خارج القاعة أثناء إجراء عملية التصويت .
رفض المجلس بأغلبية السادة الأعضاء الحاضرين الموافقة على صيغة الكراء بدل الاقتناء
الخاصة بمرفق السوق الأسبوعي بالحاجب.

كاتب المجلس:

رئيس الجلسة :

النقطة الخامسة :

المصادقة على اقتناء العقار الخاص بسوق القرب
المزمع انجازه بتجزئة الياقوت2.

العرض:

اخبر السيد المصطفى حكيم، الذي ترأس أشغال هذه الجلسة، السادة الأعضاء الحاضرين أن إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال هذه الدورة جاء بناء على طلب السلطات الاقليمية وأيضاً بناء على محضر اجتماع لجنة المعاينة المختصة الذي تم عقده بباشوية الحاجب بطلب من السيد عامل الإقليم لاختيار وتحديد موقع إحداث هذه السوق بتجزئة الياقوت، وللمزيد من التوضيح أعطى الكلمة، على التوالي، للسيد مدير المصالح الجماعية ورئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة وهي كالتالي:

السيد مدير المصالح الجماعية: إن دواعي طرح هذه النقطة والمتمثلة في اقتناء قطعة أرضية لاحتضان سوق القرب بحي الياقوت من طرف المجلس الجماعي الحاجب يأتي في سياق تفعيل اتفاقية الشراكة بين عمالة إقليم الحاجب (اللجنة الاقليمية للتنمية البشرية و جمعية الحاجب مبادرة) من اجل انجاز برنامج دعم التجارة التضامنية بمدينة الحاجب وذلك عبر إحداث هذه السوق بالمدينة، تستفيد منه كافة التعاونيات المحلية الحاملة للمشاريع في أفق تهمين منتوجات سلاسل الإنتاج وكذا صغار المنتجين والحرفيين والمنظمات المهنية النشيطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتسويق التضامني، ولإشارة فان هذه السوق ستعزز رصيد ممتلكات الجماعة وستساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة باعتبارها عاصمة الإقليم وتعرف توافد كافة الفاعلين الاقتصاديين إليه.

تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بناء على مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية رقم (14.113) ومقتضيات القانون الداخلي للمجلس الجماعي بالحاجب، وفي إطار دراسة جدول أعمال دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، عقدت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، اجتماعا بتاريخ 7 فبراير 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمكتب السيد رئيس المجلس، وبحضور كل من السادة :

1. شوكري بوبو : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

2. منير قشيش:نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

3. نبيل الروسطي:عضو بنفس اللجنة.

4. سعيد الزباني:عضو بنفس اللجنة.

5. عبد العالي المودن:عضو بنفس باللجنة.

6. رشيد أزكاغ:عضو بنفس باللجنة.

محمد بلحوس: رئيس قسم الميزانية والشؤون المالية والإدارية والقانونية.

بالنسبة للنقطة الخامسة فقد أكد السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة إلى انه وفي ظل عدم توفر المعلومات الكافية عن العقار الخاص بإحداث سوق القرب التضامني بحي الياقوت وأيضا تسميته بهذا الاسم مما يحيلنا إلى الفئة المستهدفة حقيقة، لذلك فقد تعذر على اللجنة مناقشة هذه النقطة وأرجأتها إلى حين التداول بشأنها خلال الدورة.

المناقشات :

السيد عبد العالي مودن: أشار إلى أن لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة عملت على مناقشة هذه النقطة بشكل مستفيض، في غياب معطيات دقيقة حول الوعاء العقاري

خاصة من حيث المساحة والموقع والفئات المستهدفة، مضيفا بان تسمية السوق تدل على انه سيعمل على تسويق المنتجات المجالية للجمعيات والتعاونيات المحلية وليس سوقا للقرب لإيواء الباعة الجائلين، وتساءل في ختام مداخلته عن عدم إدراج الجماعة كشريك وطرف في الاتفاقية.

السيد منير قشيقش: أشار بدوره إلى عدم إشراك الجماعة في الاتفاقية الأم، وإلى قلة المعطيات الكافية حول هذه السوق، لذلك ارتأت اللجنة تأجيل مناقشة هذه النقطة إلى حين توفر المعلومات المطلوبة. وأوضح بان هناك فرق بين السوق التضامني الذي يختص بتسويق المنتجات المجالية المحلية (زيوت - عسل - منتجات الصناعة التقليدية) والسوق السوسيو اقتصادي الذي يعمل على تموين الساكنة بمختلف احتياجاتهم الغذائية وغيرها.

السيد شوكري بوبو: أوضح في مداخلته إلى أن ثمن القطعة الأرضية التي سيقام عليها المشروع هو أكثر من الميزانية المخصصة للمشروع.

السيد المصطفى حكيم : بعدما شكر جميع مداخلات السادة الأعضاء، ابرز بدوره الفرق الذي يكمن بين السوق التضامني والسوق السوسيو/اقتصادي، مشيرا إلى عدم إشراك الجماعة في الاتفاقية بالرغم من كونها ستوفر القطعة الأرضية لانجاز المشروع، موضحا بان التوقيع عليها كان تحت إشراف السلطات الاقليمية، واعتبر بان الأهم هو تغليب مصلحة الجماعة واقتناء البقعة الأرضية لانجاز المشروع لما له من أهمية في تحقيق التوازن بين الحاجب الأعلى والأسفل وتوفير فرص شغل إضافية وتقوية الكفاءات التدبيرية للباعة المحليين إلى جانب فتح قنوات أخرى لتسويق المنتجات المجالية المحلية وخلق تجارة تضامنية باعتباره الهدف الاسمي من إحداث هذه السوق التي ستساهم في انتعاش الرواج التجاري وتخفيف عناء التنقل بالنسبة لساكنة الحاجب الأعلى خاصة وان اغلب المرافق التجارية المهمة متمركزة بالحاجب الأسفل، كما أوضح أيضا بأنه ورغم عدم إشراك الجماعة في الاتفاقية إلا أنها تبقى حاضرة، في شخص رئيس الجماعة كعضو في لجنة المتابعة والإشراف والتنفيذ.

النقطة الخامسة : المصادقة على اقتناء العقار الخاص بسوق القرب

المزمع انجازه بتجزئة الياقوت2.

إن المجلس الجماعي للحاجب المجتمع في إطار دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، خلال جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 02 فبراير 2023، في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 7 فبراير 2023 وبعد مناقشته للنقطة الخامسة من جدول أعمال الدورة و المتعلقة بالمصادقة على اقتناء العقار الخاص بسوق القرب المزمع انجازه بتجزئة الياقوت2. وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وبعد إجراء عملية التصويت أسفرت عما يلي:

* عدد الأعضاء الحاضرين : 24.

* عدد الأصوات المعبر عنها : 18.

* عدد الأعضاء الموافقين : 18.

وهم السادة :

- المصطفى حكيم – عبد السلام بعيو - كريمة اشهبون - ادريسية خروبي - المصطفى منتل - منير قشيش - شوكري بوبو- نور الدين العادلي - عزيز غرباوي - محسن مذكور - سعيد الزياتي - رشيد ازوكاغ - سعيد الزوهري – عبد العالي مودن - ادريس الزويت - بدر اكزيو- رشيد لمسيح - نابيل روسطي .

* عدد الأعضاء الراضين: لا احد .

* عدد الممتنعين عن التصويت: لا أحد .

بينما تواجد باقي الأعضاء الحاضرين خارج القاعة أثناء إجراء عملية التصويت .

صادق المجلس بأغلبية السادة الأعضاء الحاضرين على اقتناء العقار الخاص بسوق القرب المزمع انجازه بتجزئة الياقوت2.

كاتب المجلس:

رئيس الجلسة :

المصادقة على انخراط الجماعة في برنامج
"ميزة الجماعة المواطنة".

العرض:

أوضح السيد المصطفى حكيم أن إدراج جماعة الحاجب ضمن الجماعات المستهدفة للمشاركة في برنامج "ميزة الجماعة المواطنة"، جاء بناء على طلب تقدم به رئيس المجلس بعد بلاغ صادر عن وزارة الداخلية عبر المديرية العامة للجماعات الترابية والمتعلق بفتح باب الترشيح لمشروع " ميزة الجماعة المواطنة " والذي تبنته الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات الترابية بالمملكة، مضيفا بان هذا البرنامج يهدف إلى تحسين آليات الحكامة والتدبير بالجماعات التي ستتخبط في هذا المشروع بصفة إرادية، بناء على طلب ترشيح، وسيركز بالأساس على تقوية المشاركة المواطنة ودعم دورها في مختلف مراحل المسلسل التنموي بالجماعات، زيادة على نشر ثقافة التقييم الذاتي والتدقيق، مؤكدا على انه سيستهدف مواكبة الجماعات المختارة، على مدى 3 سنوات، من خلال تقديم الدعم التقني لها والخاص بالتقييم الذاتي و إعداد مخطط لتحسين الأداء بالجماعات المعنية ، كما اعتبر مشاركة الجماعة في هذا البرنامج بمثابة تشريف لها وتكليف لمسؤوليها وموظفيها من اجل اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن للموارد المحلية وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين ، وللمزيد من التوضيح أعطى الكلمة للسيد مدير المصالح الجماعية الذي أدلى بمداخلة كتابية هذا نصها:

السيد مدير المصالح الجماعية: يأتي طرح هذه النقطة في سياق ترشيح جماعة الحاجب في مشروع " ميزة الجماعة المفتحة" والذي يستهدف 66 جماعة ترابية بالمملكة في إطار تنافسي، لدعم وتعزيز المسلسل الديمقراطي بالمملكة وتحديث الإدارة العمومية بحيث كرس دستور المملكة لسنة 2011 مبادئ حقوق الإنسان كمرجع للسياسات العمومية في ظل احترام ضوابط الحكامة الجيدة طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات

والنصوص التنظيمية ذات الصلة وكذا دورية السيد وزير الداخلية المتعلقة بترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بالجماعات الترابية.

وللإشارة، تم التوقيع خلال شهر نونبر 2022 على اتفاقية شراكة بين الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات وجمعية " تاركة للتنمية والبيئة" تمتد لمدة ثلاث سنوات وتهدف إلى تنزيل آلية ميزة الجماعة المواطنة لدى 66 جماعة، تستوفي شروط الأهلية المنصوص عليها في برنامج ميزة الجماعة المواطنة والتي تم انتقاؤها من أصل 160 جماعة. كما أن هذا البرنامج يعتمد على احترام مجموعة من مبادئ الحكامة الجيدة والتي نوجزها فيما يلي : المشاركة – الشفافية – ربط المسؤولية بالمحاسبة – المساواة والإنصاف – الفعالية والنجاعة – التعاون والتضامن – الاستدامة – الابتكار. والهدف من هذا المشروع هو تحفيز الجماعات على تقييم ممارستها المتعلقة بالحكمة وتحديد المجالات الواجب تطويرها وتحسينها. وكذا اتخاذ تدابير لتوظيف امثل للموارد قصد تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن. علاوة على تقاسم نتائج مسلسل ميزة الجماعة المواطنة بين الجماعة والفاعل المحلي. وتمكين الجماعة من استقطاب الجهات المانحة والمستثمرين.

وفي الأخير، لابد من التذكير أن جماعة الحاجب تتخرط في كافة برامج وزارة الداخلية و المديرية العامة للجماعات الترابية والتي تهدف إلى تنمية قدراتها المادية والمنهجية في تدبير الشأن المحلي، لعل من أهمها تحسين أداء الجماعات بشراكة مع البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسية ووزارة المالية تحت إشراف المفتشية العامة للإدارة الترابية بحيث بلغت المنح التي استفادت منها الجماعة ما يناهز مليار و 230 مليون سنتيم، وعليه، فإن المجلس مدعو إلى الانخراط في هذا البرامج والذي نتمنى أن تتجح الجماعة في الحصول على هذه الميزة.

المناقشات :

السيد ادريس الزويت: شكر السيد مدير المصالح الجماعية على توضيحاته القيمة، مضيفاً بأنه يجب المصادقة على هذه النقطة والمشاركة فيها، كونها ستشكل قيمة مضافة للجماعة وستعود بالنفع عليها من خلال تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين وأيضاً على مستوى تقييم عمل الجماعة واستفادة موظفيها وأعضائها من تطوير قدراتهم وكفاءاتهم المهنية.

السيد شوكري بوبو: شكر السيد مدير المصالح الجماعية على المعلومات القيمة التي أدلى بها في مداخلته مؤكداً على ضرورة المصادقة على هذه النقطة والانخراط في هذا البرنامج الذي سيعود بالنفع على الجماعة والسكان.

السيد المصطفى منتل: أوضح بدوره أن انخراط الجماعة في برنامج " ميزة الجماعة المواطنة" سيمكنها من تحسين وتجويد الخدمات التي تقدمها الجماعة للمواطنين سواء على مستوى اللوجيستيك أو الرفع من كفاءة الموارد البشرية، وحسن تدبير المرفق العام وفق شروط الحكامة الجيدة، كما انه سيمكن الجماعة من الارتقاء إلى مراتب مشرفة في تدبير الشأن المحلي وتحقيق تنمية مستدامة بالجماعة.

السيد المصطفى حكيم: أوضح بدوره أن برنامج ميزة الجماعة المواطنة يهدف إلى ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بالجماعات الترابية، كما انه مبادرة تسمح للجماعات المنخرطة فيه بتوطيد وتعزيز ممارساتها الفعلية للعمل الديمقراطي، عبر إجراءات تقنية للتقييم الذاتي و تقدم إطاراً مبتكراً للعمل الجماعي بتعبئة جميع الفاعلين وتقييم الممارسات والأنشطة مع اعتماد تدابير ملموسة تتعلق بالحكمة الجيدة. وذكر الحضور بإيجابية المصادقة على هذه النقطة والانخراط فيها على غرار انخراط الجماعة في برامج أخرى ساهمت في استفادتها من مجموعة من المنح والمداخل الإضافية.

المقرر المتخذ

مقرر عدد: 05

النقطة السادسة : المصادقة على انخراط الجماعة في برنامج

" ميزة الجماعة المواطنة".

إن المجلس الجماعي للحاجب المجتمع في إطار دورة فبراير العادية برسم سنة 2023، خلال جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 02 فبراير 2023، في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 7 فبراير 2023 وبعد مناقشته للنقطة الخامسة من جدول أعمال الدورة و المتعلقة بالمصادقة على انخراط الجماعة في برنامج " ميزة الجماعة المواطنة". وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وبعد إجراء عملية التصويت أسفرت عما يلي:

* عدد الأعضاء الحاضرين : 24.

* عدد الأصوات المعبر عنها : 17.

* عدد الأعضاء الموافقين : 17.

وهم السادة :

- المصطفى حكيم - كريمة اشهبون - ادريسية خروبي - المصطفى منتل - منير قشيش
- شوكري بوبو- نور الدين العادلي - عزيز غرباوي - محسن مذكور - سعيد الزياتي -
رشيد ازوكاغ - سعيد الزوهري - عبد العالي مودن - ادريس الزويت - بدر اكزيو- رشيد
لمسيح - نابيل روسطي .

* عدد الأعضاء الراضين : لا احد .

* عدد الممتنعين عن التصويت: لا أحد .

بينما تواجد باقي الأعضاء الحاضرين خارج القاعة أثناء إجراء عملية التصويت .

صادق المجلس بأغلبية السادة الأعضاء الحاضرين على انخراط الجماعة في برنامج
"ميزة الجماعة المواطنة".

كاتب المجلس:

رئيس الجلسة :